١

الكلمة تِفرق
Words Matter

رصد وسائل التواصل الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

- مشروع الكِلمة تِفرق

عنوان المشروع: مكافحة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، «الكِلمة تِفرق»

المدة الزمنية: شباط/فبراير 2021 - كانون الأول/ديسمبر 2023

البلدان المشمولة بالمشروع: الأردن، لبنان، تونس

الجهة المانحة: وزارة الشؤون الخارجية الألمانية

الأهداف والنتائج المتوقعة:

في إطار مشروع 'الكلمة تِفرق'، تعمل المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية وشركاؤها على تعزيز تحصين العملية الديمقراطية وصمود المجتمعات أمام المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يهدف مشروع الكلمة تِفرق إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بناء قدرات شركاء المشروع **ليكتسبوا مهارات مؤسسية تُمكنهم من وضع منهجيات مُحكمة لرصد وسائل التواصل الاجتماعي**، وذلك لضمان رصد التضليل وخطاب الكراهية على المنابر الإلكترونية على نحو فعال ولتعزيز الحصول على براهين تُثبت تأثيرهما على المشاركة في الحياة المدنية والسياسية وعلى حقوق الإنسان.
- **تعزيز المشاركة الإقليمية للأطراف المعنية المتعددة** من أجل الدعوة إلى مناهضة التضليل وخطاب الكراهية على الإنترنت ومكافحته عن طريق شبكات المجتمع المدني و الإستمرار في تبادل الأفكار بشأن شفافية القوانين والانظمة .
- **تحسين نسبة الوعي في صفوف الفئات المدنية المستهدفة** في بلدان شركاء المشروع، **وتعزيز صمودها** وحث أصحاب القرار على اتخاذ إجراءات فعلية لمحاربة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على الإنترنت بشفافية.

النهج المتبع:

يستند النهج المتبع في هذا المشروع إلى مبدأ تبني المشروع على المستوى المحلي وتحقيق استدامته. إذ تشارك فيه المنظمات الشريكة المحلية التي تقود عملية رصد وسائل التواصل الاجتماعي وذلك بعدحصولها على الدعم والتدريب اللازمين من حيث بناء القدرات بما يُمكّنها من تحليل الخطاب المنتشر على الإنترنت أثناء العمليات الديمقراطية الحاسمة على المستوى الوطني.

كما يركز المشروع أيضا على تبادل الخبرات فيما بين الشركاء لتشاطر الدروس المستخلصة والمنهجيات المتوخاة، وللتعاون معا على المناصرة المشتركة. علاوة على ذلك، يقرّ المشروع بأن التصدي للمعلومات المضللة وخطاب الكراهية يستوجب أن تبذل مختلف الأطراف المعنية مجهودا مشتركا (المجتمع المدني، الحكومات، وسائل التواصل الاجتماعي، شركات الوسائل التكنولوجية، وغيرها). وعليه، يدور حاليا حوار يجمع بين جميع الأطراف المعنية الفاعلة بشأن تحديد التحديات الرئيسية والعمل على تقديم توصيات تتعلق بإصلاح القوانين الإلكترونية الداعمة للديمقراطية. ويقدم فريق العمل في هذا المشروع الدعم للمنظمات الشريكة من المجتمع المدني لتعزيز جهودها الرامية إلى إشراك الأطراف المعنية، خاصة منها الشركات القائمة على وسائل التواصل الاجتماعي والوسائل التكنولوجية.

الشركاء في المشروع:

تونس (مشروع Lab'Track)

مشروع **Lab'Track** هو مشروع يعمل على تنفيذه شريكان من شركاء المشروع في تونس:

مراقبون: هي شبكة محلية لمراقبة الانتخابات انطلق عملها سنة 2011 لتصبح اليوم من بين أهم الجهات التي تنشط في هذا المجال بالتعاون مع عدد من الشركاء على الصعيد الوطني والدولي. ومنذ سنة 2014، قامت الشبكة بتنويع أنشطتها، وذلك من خلال الإضافة إلى اعمالها المساءلة في قطاع الخدمات العامة ودعم أنشطة اللامركزية في تونس. وتستند مراقبون إلى شبكة تتألف من أكثر من 100 متطوع في جميع أنحاء البلاد وتمتاز بقدرتها على الوصول بسهولة إلى الهياكل والأطراف المعنية المحلية. واعتمدت منظمة مراقبون في أنشطتها نهجا قائما على تكنولوجيا المعلومات مما مكنها من تعزيز وصولها للشباب التونسي. أثناء الانتخابات الرئاسية التي انعقدت سنتي 2014 و2019، رصدت مراقبون النشاط السائد على وسائل التواصل الاجتماعي، مع التركيز على تفاعل مستخدمي فيسبوك مع خطابات المرشحين أثناء الحملات الانتخابية.

مراقبون
Mourakiboun

معهد الصحافة وعلوم الإخبار: تأسس معهد الصحافة وعلوم الإخبار سنة 1967 وأصبح مؤسسة عمومية غير وزارية تتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية الاعتبارية منذ سنة 1973. واشتهر المعهد بكونه الجامعة الرائدة في تونس في مجال تعليم الصحفيين والإعلاميين. تحظى أبحاث المعهد في مجال علوم المعلومات والتواصل بالإشادة على الصعيد الدولي. كما يحظى المعهد بشبكة من الشراكات على الصعيدين الوطني (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، الاتحاد الدولي للصحافة الفرنكفونية -فرع تونس) والدولي (أكاديمية دويتشه فيله، اليونسكو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة Article 19، وغيرها). ومن خلال هذا التعاون، يقدم المعهد دورات تدريبية متخصصة ويستضيف الخبراء وكبار المتحدثين المعروفين على المستوى الدولي لتعريف الطلاب على الممارسات المبتكرة في مجال التواصل.

يسعى مشروع **Lab'Track** إلى التصدي للمعلومات المضللة والتلاعب السياسي على شبكات التواصل الاجتماعي في تونس، وذلك من خلال دراسة ظاهرة المعلومات المضللة على فيسبوك عقب الانقلاب الذي شهدته البلاد يوم 25 يوليو/جويلية 2021. كما يرمي المشروع إلى نشر التوعية بين مستخدمي فيسبوك عن مخاطر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية.

لبنان

مؤسسة مهارات: هي مؤسسة تعمل من بيروت بقيادة نسائية منذ سنة 2004 حيث تم الاعتراف بها رسميا على أنها منظمة غير ربحية سنة 2006. وتعمل مؤسسة مهارات على تعزيز الظروف الاجتماعية والسياسية من أجل تكريس حرية التعبير والنفاذ إلى معلومات في العالم الافتراضي والواقعي على حد سواء. وتتولى المؤسسة إشراكمجتمع محلي تقدمي في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط لإكتساب المهارات والمعارف اللازمة لتحقيق التغيير. تشمل مجالات عمل المؤسسة المساءلة، التثقيف الإعلامي، تطوير الإعلام وتحقيق استدامته، وضع السياسات ومناصرة القضايا، وإشراك المجتمعات المحلية والشركاء في القضايا المتعلقة بحرية التعبير وحقوق الإنسان. قامت مؤسسة مهارات مؤخرا بإطلاق منصتها الخاصة لرصد وسائل التواصل الاجتماعي (the Maharat Tracker)، ونشرت دراسات حول خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، كما أصدرت تقريرا عن رصد وسائل الإعلام خلال فترة الانتخابات من منظور النوع الاجتماعي.

تتولى **مؤسسة مهارات** رصد السلوك التضليلي على الإنترنت أثناء الفترة الانتخابية في لبنان على كل من فيسبوك وتويتر.

مهارات

الأردن

مركز الحياة - راصد لتنمية المجتمع المدني:

تأسس **مركز الحياة-راصد** لتنمية المجتمع المدني سنة 2006، وهو منظمة من منظمات المجتمع المدني. ووسّع المركز نطاقه ليصبح أحد أكبر المنظمات غير الحكومية الرائدة في الأردن. وتقضي المهمة الأساسية للمركز بتعزيز المساءلة والحوكمة والمشاركة في الحياة العامة والتسامح في الأردن والمنطقة، في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ومراعاة النوع الاجتماعي في السياسات العامة والإجراءات الحكومية. ويتولى مركز الحياة رصد خطاب الكراهية على فيسبوك وتويتر أثناء الفترات الانتخابية ويركز على خطاب الكراهية الذي يستهدف شخصيات سياسية نسائية في الأردن.

مركز الحياة
AL HAYAT CENTER

الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح:

الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح-JOSA: هي منظمة غير ربحية مقرها العاصمة الأردنية، عَمّان. وتعتبر المنظمة من المنظمات غير الربحية القليلة المسجلة لدى الوزارة الأردنية للاقتصاد الرقمي والريادة. تعنى المنظمة بالأساس بمهمة تعزيز الانفتاح في المجال التكنولوجي والدفاع عن حقوق مستخدمي الوسائل التكنولوجية في الأردن. وترى منظمة JOSA أن البيانات التي لا تُعتبر شخصية سواء أكانت شفرات البرمجيات أو مخططات تصميم أجهزة الحواسيب، أو البيانات، أو بروتوكولات الشبكات وهيكلتها، يجب أن تكون متاحة للجميع للاطلاع عليها واستخدامها ومشاركتها وتعديلها بشكل مجاني. كما ترى المنظمة أنه يتعين حماية المعلومات التي تعتبر شخصية في نطاق الأطر القانونية والتكنولوجية ويجب أن يبقى الولوج إلى شبكة الإنترنت الحديثة بدوره مفتوحا للجميع.

وتعمل JOSA على استحداث برنامج يعمل بالذكاء الاصطناعي باللغة العربية - «نهى»، وذلك لرصد خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي السائد على وسائل التواصل الاجتماعي في الأردن والإبلاغ عنه.

الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح

السودان

في خضمّ النزاع المسلّح الذي يعيش السودان على وقعه حاليا، لم تتمكن للأسف المنظمة الشريكة لنا في السودان وهي المبادرة السودانية للتنمية (سودیا)، من مواصلة مشاركتها في المشروع. ونعرب عن بالغ تقديرنا للمساهمة القيّمة التي قدمتها المبادرة خلال فترة مشاركتها الفعلية في المشروع. وعلى الرغم من أن المبادرة لم تعد قادرة على التعاون معنا بسبب هذه الظروف الشائكة، فقد تمكنت من ترك بصمة راسخة ساهمت في تقدم المشروع وذلك بفضل تفاني أعضائها وخبرتهم. وبينما نمضي قُدما في هذا المشروع، نُعبّر عن تقديرنا لالتزام المبادرة ونأمل أن ينتهي النزاع في السودان بحل سلمي.

نتائج تقاريرنا المتعلقة برصد وسائل التواصل الاجتماعي على الصعيد الإقليمي

في إطار مشروع «الكلمة تِفرق»، تولت منظمة التقرير عن الديمقراطية وشركاؤها حتى اليوم إصدار ثلاثة تقارير إقليمية عن رصد وسائل التواصل الاجتماعي، شملت الأحداث السياسية والاستقطابية في البلدان الأربع التالية: لبنان والأردن والسودان وتونس. وللأسف، باعتبار الوضع السياسي في السودان، اضطرّ شركاؤنا في السودان إلى وضع حد لكافة أنشطتهم في البلاد، وذلك ما جعل مشاركتهم مقتصرة فقط على التقريرين الإقليميين الأول والثاني.

ويشمل **التقرير الإقليمي الأول** نتائج حدثين هامين شملتهما جهود رصد وسائل التواصل الاجتماعي إلى حدود آذار/مارس 2022 وهما الانتخابات البلدية في الأردن التي عُقدت في آذار/مارس 2022، والحملة الانتخابية الإلكترونية للانتخابات البرلمانية في لبنان في أيار/ماي 2022. في لبنان، تولت مؤسسة مهارات تحليل منشورات عينة من المرشحين السياسيين الذين ترشحوا للانتخابات البرلمانية لسنة 2022 وتوصلت إلى أن معظم الرسائل التي تضمنتها هذه المنشورات كانت تستهدف مشاعر المواطنين (257 من بين 522 تغريدة/منشورا وقعت معاينته) أو ظهرت في شكل اتهامات (173 من بين 522 تغريدة/منشورا). أما المنشورات التي أشارت إلى نظرية المؤامرة (34 من بين 522 منشورا/تغريدة) فاحتلت المرتبة الثالثة بفارق واسع. ووفقا لمؤسسة مهارات، 94.2 في المائة من التغريدات والمنشورات التي خضعت للتحليل يمكن وصفها بالشعبوية تهدف إلى ثني

الناخبين عن المطالبة بالإصلاحات سُبل تلبية احتياجات المجتمع.

وفي الأردن، بعد تحليل 51 صفحة إعلامية على فيسبوك أثناء الانتخابات المحلية لسنة 2022، توصل مركز الحياة-راصد إلى أن 23.4 في المائة من بين 11,255 تعليقا خضع للتحليل يحتوي على خطاب الكراهية. ومن بين هذه التعليقات كان التشهير أكثر أشكال خطاب الكراهية انتشارا، وذلك بنسبة 25,78 في المائة من مجموع تعليقات الكراهية، ويليه مباشرة التحقير (بنسبة 25,4 في المائة) ثم التنمر الإلكتروني (بنسبة 18,97 في المائة) والشتم (بنسبة 10,72 في المائة).

كما يحتوي التقرير أيضا على دراسة حالة متعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي على منصة اكس (تويتر سابقاً)ي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتبحث الدراسة في مدى تعرّض الناشطات في المجال السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للعنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي على منصة تويتر. وتشمل الدراسة أربع نساء مؤثرات وفاعلات في المجال السياسي على تويتر: لُجين هذلول: ناشطة سعودية تدافع عن حقوق المرأة وسجينة سياسية، وديما صادق: مقدمة أخبار تلفزيونية من لبنان، وغادة عويس: مقدمة أخبار أساسية في قناة الجزيرة من لبنان، وتوكل كرمان من اليمن الحائزة على جائزة نوبل للسلام. وتوصلت نتائج تقريرنا إلى أنهن جميعا قد استُهدفن من خلال محتويات مُسيئة (نصا وصورة) بسبب ما أبدينه من تعليقات على الملأ حول مسائل سياسية جدلية. وكان وراء هذا المحتوى المُسيء بعض الحسابات، على وسائل التواصل الاجتماعي ولكن تضخم حجمه جراء إعادة التغريد والتعليقات. وعلى الرغم من ظهور خطاب مضاد للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يُمارس على الإنترنت، إلا أن أصحاب الإساءة استخدموا الهاشتاغات المُضادة لنشر المزيد من التغريدات المُسيئة وتوسيع نطاق انتشارها.

أما **التقرير الإقليمي الثاني** فقد صدر في فبراير/ فيفري 2023 ونظر في التوجهات السائدة على الإنترنت والتي تنطوي على معلومات مُضلّلة وخطاب كراهية أثناء أهم العمليات الديمقراطية على الصعيد الوطني في ثلاثة بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الأردن، لبنان، تونس) ويشمل نتائج تتعلق بالاستفتاء الدستوري في تونس، والانتخابات البرلمانية في لبنان، والجدال الذي دار على الإنترنت بشأن صدور مشروع قانون حقوق الطفل في الأردن.

وخلال فترة الرصد المشمولة بهذا التقرير، رصدنا عدة أساليب استخدمتها مختلف الجهات لنشر خطاب الكراهية والمعلومات المضللة للتأثير على الخطاب السائد في الأوساط الرقمية العامة.

وكان أول توجه إقليمي سائد نكتشفه خلال عملية الرصد هو العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي الذي انتشر على منصات التواصل الاجتماعي، خاصة أثناء فترات الانتخابات والأزمات. تركز هذه النتائج على لبنان والأردن. ففي لبنان، توصلت الأبحاث إلى أن 43 في المائة من حسابات راجعة لـ100 مرشحة ناشطة على وسائل التواصل الاجتماعي قد تعرضت إلى شتى أشكال العنف الإلكتروني ضد المرأة. في الأردن، تبين أن العنف الإلكتروني المُمارس ضد مؤيدي مشروع قانون حقوق الطفل قائم بشكل كبير على النوع الاجتماعي، حيث يتعرض الرجال للهجوم على خلفية مركزهم الاجتماعي، في حين يقع استهداف المرأة على عدة أصعدة، من بينها أصولها الأجنبية، حقوقها وموقعها في الساحة السياسية.

أما التوجه السائد الثاني على الصعيد الإقليمي فيتمثل في خطاب الكراهية الذي يقوم على أساس ديني. ففي لبنان، تولت مؤسسة مهارات توثيق استخدام المحتويات المزيفة الضحلة أو زهيدة الثمن، وهي محتويات في شكل مقطع صوتي أو فيديو وقع التلاعب بها لنشر خطاب الكراهية على أساس ديني في هذه المرة. وتوصلت إلى أن النواب اللبنانيين الذين صادقوا على قانون الزواج المدني قد تعرضوا لحملة كراهية على أساس ديني على وسائل التواصل الاجتماعي، شنها عليهم شيوخ من المسلمين السنة. في الأردن، تولى مركز الحياة - راصد توثيق استخدام الخطاب الديني السلبي ضد المرأة على جميع الأصعدة، بصرف النظر عما إذا كانت المستهدفات يرتدين الحجاب أم لا.

ويتمثل التوجه السائد الثالث في استخدام الخطاب المشحون عاطفيا بغرض التلاعب السياسي. ففي تونس، يُستخدم المحتوى التضليلي المُنسّق والمشحون بالعواطف لتوسيع نطاق انتشاره على وسائل التواصل الاجتماعي والتلاعب بمشاعر الرأي العام. كما يقع تعمّد إثارة غضب المستخدمين كأداة لنشر المعلومات الخاطئة على نحو سريع. في لبنان، تشير نتائج الدراسة إلى أن 49,5 في المائة من الخطاب السائد على شبكة الانترنت يستند إلى التلاعب بالمشاعر. إذ تستند القوى السياسية التقليدية على الخطاب العاطفي بشكل متزايد لتعزيز الانتماء الحزبي والطائفي ولاستحضار نظريات المؤامرة التي تُشيطن الخصم.

أما التوجه السائد الرابع فيشمل الحملات التضليلية المنسّقة أثناء أهم الأحداث السياسية على الصعيد الوطني. في تونس، استخدمت

الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي خاصية البث المباشر على فيسبوك لعرض الفيديو نفسه على نحو متزامن على عدة صفحات وذلك للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المتابعين ولنشر خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. كما أثبت هذا النمط فاعليته الفائقة في تحقيق التفاعل المباشر مع فئات معينة. وتتولى هذه الحملات المنسقة نشر المعلومات الخاطئة والتلاعب بالرأي العام أثناء الأحداث السياسية الحاسمة.

يغوص **التقرير الإقليمي الثالث** في الشبكة المعقدة التي نسجها التضليل الإلكتروني وخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي والذي ساد في الخطاب السياسي المنتشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتم تقسيم التقرير إلى أجزاء محدّدة، بحيث يسبر أغوار التغيرات التي يشهدها العالم الرقمي في سياق أهم الأحداث الديمقراطية.

واستُهلّ التقرير بلمحة عن الانتخابات التشريعية في تونس، والتي انعقدت بين كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الثاني/جانفي 2023، إثر انعقاد الاستفتاء على الدستور في تموز/جويلية 2022. وتعمّق مشروع Lab Track في بحثه في صدى هذه الانتخابات على شبكة الإنترنت وتأثيرها، كما سلط الضوء على تأثير هذه المنصات الرقمية على السرديات السياسية.

وفي مرحلة تالية يحوّل التقرير تركيزه إلى الأردن، حيث يعرض كل من الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح-JOSA ومركز الحياة - راصد نتائجهما. وهنا يميط التقرير اللثام عن مزيج من السياقات القانونية والاجتماعية التي تبعث على القلق، حيث يعاين انتشار خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي عبر المنابر الإلكترونية في الأردن. وفي خضمّ ذلك، ظهر نموذج التعلم الآلي غير المسبوق «نُهى» الذي أصدرته الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح-JOSA لرصد المحتوى العربي الذي ينطوي على العنف الرقمي ضد المرأة في السياق الأردني. وتولى مركز الحياة - راصد في الآن نفسه التعمق في ظاهرة خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي والذي انعكس في التعليقات التي استهدفت وفاء بني مصطفى، وزيرة التنمية الاجتماعية السابقة في الأردن. وسلط هذان العملان الضوء على مدى تسبب خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي في التقليل من شأن الأدوار القيادية التي تضطلع بها المرأة.

ثم ينتقل التقرير إلى لبنان والحملة التوعوية الشاملة التي قام بها شركاء مشروع 'الكلمة تِفرق' على نحو استبقائي استشرافا للتضليل الذي يُرجح أن ينتشر خلال الانتخابات المحلية التي ستنعقد سنة 2024. علاوة على ذلك، نجد في هذا التقرير حوارا مُثريا أُجري مع معهد الصحافة وعلوم الإخبار للتعرف على الآليات المتشابكة التي تولّد التضليل السياسي في تونس.

وفي إطار السياق الإقليمي الأوسع نطاقا، يلقي انعدام الاستقرار السياسي بظلاله على منصات وسائل التواصل الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويؤكد التقرير على الأرضية المحفوفة بالمخاطر التي ينتشر فيها الخطاب السياسي الآن في العالم الرقمي، حيث استشرت ظاهرة المعلومات الخاطئة جراء تراجع وسائل الإعلام المستقلة، وعمليات تقصي الحقائق الشاملة، ومبادرات التثقيف الرقمي. ويشكل هذا المناخ أرضية خصبة لانتشار الآراء المتطرفة وهو ما يعرقل الحوار البنّاء ويزيد في تفاقم الاستقطاب. وتضاعف وباء انتشار المعلومات الخاطئة جرّاء تراجع الثقة في الإعلام التقليدي، مما جعل من الحصول على معلومات موثوقة أمرا صعبا.

ويكشف التقرير عن نماذج من التضليل السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تتلاعب الجهات الفاعلة بالرأي العام عن طريق أساليب مخادعة. كما يُبيّن الانتقال نحو المحتوى المرئي، مثل الصور الساخرة (memes) والبث المباشر الذي تستخدمه الجهات السياسية لنشر خطابات تُلحق ضررا بالآخرين، على نحو عضوي ، مما يوسع نطاقها.

ويبرز التقرير الاتجاهات السائدة الأساسية، ويتمثل الاتجاه السائد الأول في الأنماط التضليلية المستمرة التي تؤثر على الانتخابات. ويظهر هذا التوجه السائد في تونس، حيث لا تستهدف الحملات التضليلية المرشحين فحسب، بل النظام الانتخابي في حد ذاته، وتنسج الدعايات والتروج لنظريات المؤامرة لزرع بذور الشك في مصداقية الانتخابات وتكافؤ الفرص فيها. ومن خلال تقويض الثقة والتشكيك، تسعى هذه الحملات إلى التأثير على الرأي العام.

ويشمل الاتجاه السائد الثاني استخدام العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي على نحو استراتيجي. في تونس، يستهدف خطاب الكراهية المتنامي والقائم على النوع الاجتماعي أثناء الحملات الانتخابية المرشحات على نحو متفاوت، وهو يؤجج الخطابات التضليلية والازدرائية. وانعكس هذا التوجه السائد في الأردن أيضا، حيث كشفت الجمعية الأردنية للمصدر المفتوح-JOSA عن الوضع القاتم جراء حجم العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي الموجه ضد الناشطات. وظهرت هذه الهجمات في شكل شتائم وتهديدات ووضع المرأة في قوالب نمطية، من أجل المس من مصداقية النساء وثنيهن عن المشاركة في الحياة السياسية والنشاط الحقوقي.

أما التوجه السائد الثالث فيتمثل في الحملات

التضليلية المنسقة على شبكة الإنترنت أثناء أهم الأحداث السياسية. في تونس، تقوم الشبكات المنسقة بتوزيع انتشار المحتوى للتأثير على السلوك السياسي، خاصة أثناء الأحداث ا الحاسمة، على غرار الاستفتاء الدستوري. وينتشر هذا التوجه السائد أكثر بفعل خاصية البث المباشر للفيديو، حيث تستغل الأطراف السياسية خوارزميات فيسبوك لتضاعف من حجم التفاعل معها.

وفي هذا السياق، يقدم التقرير مجموعة من التوصيات الموجهة لمختلف الأطراف المعنية. إذ يدعو الشركات القائمة على وسائل التواصل الاجتماعي إلى تكثيف جهودها الرامية إلى التحكم في المحتوى، ويدعو الحكومات إلى الاستثمار في نشر الوعي بشأن وسائل التواصل الاجتماعي. كما يحث التقرير المجتمع المدني على التعاون من أجل إرساء نظام للضوابط والتوازنات، ويشجع الباحثين على تركيز أبحاثهم بشكل أكبر لدراسة ظاهرة خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي.

وعلى الرغم مما تنطوي عليه النزاعات الإقليمية والتغييرات القانونية وصعوبة الوصول إلى المعلومات من عراقيل من شأنها أن تكبّل البحث وتحُدّ منه، إلا أن التقرير يرسم صورة حيّة للمشهد الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويؤكد التقرير على الحاجة الملحة لتوخي الحذر ونشر الوعي والتعاون للتصدي للتداعيات الهدّامة للتلاعب وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة على شبكة الإنترنت، وذلك لضمان نزاهة العملية الديمقراطية في المنطقة.

تواصل معنا:

يسرنا الرد على جمع استفساراتكم. اتصل بنا على العنوان التالي:
menahub@democracy-reporting.org